

# السجن ثلاث سنوات لناشطة في المغرب بسبب آرائها وتدويناتها

20 - سبتمبر - 2025



لندن - «القدس العربي»: أصدرت محكمة مغربية الأسبوع الماضي قراراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات، إضافة إلى غرامة مالية، ضد ناشطة حقوقية وكاتبة ومدونة بسبب نشرها آراء وتدوينات اعتبرها القضاء «ادعاءات كاذبة».

وحسب التفاصيل التي نشرتها وسائل الإعلام المغربية فقد قضت المحكمة الابتدائية في عين السبع بمدينة الدار البيضاء بالحبس النافذ لمدة ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها 20 ألف درهم (نحو ألفي دولار) بحق الناشطة الحقوقية والمدونة سعيدة العلمي، على خلفية ملاحقتها بتهم تتعلق بـ«إهانة هيئة منظمة» و«إهانة القضاء» و«نشر وبث ادعاءات كاذبة». ويأتي الحكم بحق العلمي بعد أن كانت النيابة العامة قد أحالتها، في 3 تموز/يوليو الماضي، على المحاكمة في حالة اعتقال أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، بالتهمة نفسها.

وعُرفت المدونة والناشطة المغربية بانتقادها الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد من خلال تدويناتها عبر حسابها في «فيسبوك». وكانت من بين معتقلي الرأي الذين شملهم العفو الملكي في تموز/يوليو 2024، بمناسبة الذكرى الـ25 لعيد جلوس العاهل المغربي الملك محمد

السادس على العرش، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء. وسبق للعلمي أن قضت عامين في السجن، بعدما كانت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء قد حكمت عليها، في 21 أيلول/سبتمبر 2022، بثلاث سنوات سجنًا نافذًا، إثر ملاحقتها بتهم «إهانة هيئة نظامها القانون»، و«إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم»، و«تحقير مقررات قضائية»، و«بث وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة بقصد التشهير». كما وُجهت إليها تهم «الإساءة للملك والقضاء»، فيما كانت تصر على أنها لم ترتكب ذنباً سوى ممارسة حقها في حرية التعبير و«الانتقاد الموضوعي لبعض مؤسسات الدولة».



### اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها \*

التعليق \*

البريد الإلكتروني \*

الاسم \*

إرسال التعليق

ملاحظ... سبتمبر 21, 2025 الساعة 12:49 ص



عنوان المقال جاء بالشكل الاتي:

“السجن ثلاث سنوات لناشطة في المغرب بسبب آرائها وتدويناتها”

كان من الأجدر ان يكون عنوان المقال كالآتي:

“السجن ثلاث سنوات لناشطة في المغرب بسبب سبها وعدم احترامها للقانون الجاري

به العمل وتجاوزها لكل الخطوط الحمراء التي تؤطر العمل الصحفي وما إلى ذلك من التجاوزات“

رد

ياسر خيرازي بيكين 21, 2025 الساعة 2:08 ص



مادامت هذه السيدة دخلت السجن و خرجت بعفو فلم تقضي العقوبة التي كانت تستحقها و أعطيت لها فرصة و ضيعتها شر تضييع بالتالي السجن مهم لها هذه المرة لا عفو بتاتا، اي حرية التعبير و المقال يقول (إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بمهامهم) هل اهانة الموظف من الاخلاق و من الحرية الشخصية ؟

رد

المغترب 21, 2025 الساعة 7:49 ص



في الدول العربية التهم جاهزة لكل من ينتقد الفساد والقضاء والادارات. لقد وضعوا القانون حسب مزاجهم لاخراص جميع الاصوات.

رد

أحمد بن حمو 21, 2025 الساعة 10:25 ص



شكرا لك.جوابك صحيح وواضح،فليقرأه صاحبا التعليق الأول والثاني

قدور 21, 2025 الساعة 12:11 م



التهم جاهزة ضد كل مواطن انتقد النظام أو السلطة، وكان النظام والسلطة منزهون عن الخطأ وانهم فوق النقد، وهذا مخالف للحرية والطبيعة رحم الله عمر بن الخطاب ورضي الله عنه لما قال: “متى استعبدتم الناس وقد خلقتهم امهاتهم أحرارا” هذه هي الحرية التي يدفع ثمنها كل حر في الأقطار العربية من المحيط إلى الخليج وأصبحت السجون مليئة بالمتقفين والعلماء والكفاءات ..

رد

ملاحظ... 21, 2025 الساعة 5:43 م



لمن يزايد على المغرب نقول ان معارضي سياسات الدولة المغربية كثر، منهم السياسي والنقابي والصحفي والكاتب والفنان والاشخاص العاديين وغيرهم. كل هؤلاء ينتقدون ويتظاهرون لكن لا يسبون ولا يشخصنون ولا يسقطون في الشعبوية ولا يخلطون الأمور ولا يهددون ولا يتجاوزون حدود القانون وهم طلقاء. بل حتى جماعات العدل والإحسان المحضرة تمارس بعض نشاطاتها علنا ويجري أعضائها لقاءات صحفية تنشر على اعمدة صحف وطنية واجنية. من يزايد على المغرب عليه النظر لنفسه اولاً وان يتصالح معها وان يسد نقائصه حتى تكون له مصداقية.

من يقبل في وطنه ان يتجاوز الافراد حدود القانون فله ذلك وهو حر.

## اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الالكتروني \*

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفة النسخة المطبوعة

أرشفة PDF

## النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

اقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

